الأمم المتحدة

A/59/PV.83

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٨٣**
الاثنين، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/59/2005)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة عقدت مناقشة مشتركة بشأن هذين البندين من جدول الأعمال في جلساتها العامة من الثامنة والخمسين إلى الستين، المعقودة في ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ولعل الأعضاء يتذكرون أيضاً أن الأمين العام خاطب الجمعية العامة في جلستها العامة الثامنة والستين، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بشأن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565 و Corr.1).

وبعد ذلك أجرت الجمعية بكامل هيئتها مشاورات غير رسمية بشأن تقرير الفريق الرفيع المستوى في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تكلم خلالها ٢٣ ممثلا، ومن ٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تكلم خلالها ٩٧ ممثلاً.

ويتذكر، الأعضاء أيضاً أن الدول الأعضاء تبادلت الآراء، في المشاورات غير الرسمية للجمعية بكامل هيئتها في ٢٥ كانون الثاني/يناير، حيث تكلم خلالها ١٩ ممثلاً، وكذلك في ١٠ و ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، حيث تكلم خلالها ٥١ ممثلاً، بشأن التقرير المتعلق بمشروع الألفية، الذي عمم الآن في الوثيقة A/59/727.

وأجرت الجمعية العامة مشاورات غير رسمية أخرى بكامل هيئتها من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ لتبادل وجهات النظر بشأن التقريرين، وفي سياق تلك المشاورات، تكلم ٨١ ممثلاً.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-27724 (A)
0527724

وبناء على ذلك، بعثت إلى الأمين العام، في رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، موجزات للمشاورات غير الرسمية التي عقدتها الجمعية العامة والتوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن كلا التقريرين.

وبالإشارة إلى قراري الجمعية العامة ١٦٢/٥٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٤٥/٥٩ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، معروض على الجمعية الآن تقرير قدمه الأمين العام بعنوان ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع''، وقد عمم في الوثيقة A/59/2005، التي وزعت في القاعة الآن.

أُعطي الكلمة الآن للأمين العام، السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على سماحكم لي بأن أعرض، شخصيا، على الجمعية، التقرير الذي طلبته مني عن التقدم المحرز خلال خمس سنوات بشأن تنفيذ إعلان الألفية.

إن الرسالة الرئيسية لهذا التقرير هي أن أهداف الإعلان يمكن تحقيقها، ولكن شريطة أن تكون، الدول الأعضاء، عازمة على اتخاذ مجموعة من القرارات المحددة والملموسة في هذه السنة.

إن بعض تلك القرارات ذات أهمية قصوى بحيث يلزم أن تتخذ على مستوى رؤساء الدول والحكومات. لذلك فمن حسن الطالع أن يوافق رؤساء دولكم وحكوماتكم على حضور اجتماع قمة هنا في أيلول/سبتمبر. وأقدم إليكم تقريري قبل ستة أشهر من ذلك الاجتماع بقصد أن يتاح لحكوماتكم وقت واف للنظر فيه. وآمل أن يكون قادة العالم، عندما يصلون إلى هنا في أيلول/سبتمبر، مستعدين لاتخاذ القرارات اللازمة، وآمل أن يعتمدوها بوصفها مجموعة كاملة. وفي أي قائمة من الاقتراحات كهذه القائمة، توجد بنود تبدو أكثر أهمية بالنسبة لبعض الناس من بنود أخرى، وهناك بنود يتحفظ عنها بعض الناس بينما يعتبرها آخرون أساسية. فالكل يميل إلى معاملة هذه القائمة على أساس الاختيار، بانتقاء البنود التي يفضلها على نحو خاص. ولكن في هذه الحالة، لن ينجح هذا النهج.

وإن ما أقترحه هو بمثابة استراتيجية شاملة. فهي تعطي وزنا واهتماما متساويين لثلاثة من الأهداف الكبرى لهذه المنظمة: التنمية والأمن وحقوق الإنسان، وكلها يجب دعمها بحكم القانون. وقد تظن بعض الدول أنه ينبغي إعطاء الأولوية لأحد هذه الأهداف دون الأهداف الأخرى؛ وفي إطار كل هدف، ستجد دول عديدة نقاطا تفضلها على غيرها.

بيد أنه لا حاجة بي إلى تذكير الجمعية بأن هذه المنظمة تضم ١٩١ دولة عضوا. ونحن نعلم جميعا أن المشاكل العالمية تحل على أمثل وجه إذا عملت جميع الدول معا. ويجب أيضا أن نفهم أن ذلك لن يحدث، في إطار الاستراتيجية المشتركة، إلا إذا وجدت جميع الدول فيها معالجة لاهتماماتها الخاصة.

وأقول في التقرير، إنني مقتنع تماماً بأن الأخطار التي تواجهنا تمثل شاغلاً الكل فيه سواء. وقد أعطيتُ التقرير عنوان ''في جو من الحرية أفسح'' لأني أؤمن بأن هذه الألفاظ من الميثاق تعطي فكرة أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان تسير جنبا إلى جنب. ففي عالم مليء بالأخطار والفرص المتشابكة، توجد مصلحة ذاتية في كل بلد في أن يجري التصدي لجميع هذه التحديات على نحو فعال. فقضية الحرية الأفسح لا يمكن النهوض بها إلا إذا عملت الأمم معا؛ ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تساعد إلا إذا أعيد تشكيلها لتصبح أداة فعالة للأهداف المشتركة للدول.

وقد يجد الأعضاء مناقشتي هذه مقنعة وقد لا يجدونها كذلك. ولكن أرجو أن تتذكروا، على أي حال، أنكم إذا كنتم تحتاجون إلى مساعدة من الدول الأخرى للوصول إلى أهدافكم، يجب أيضا أن تكونوا عازمين على مساعدة تلك الدول على تحقيق أهدافها. لذلك أحثكم على اعتبار اقتراحاتي مجموعة واحدة.

دعوني الآن أصف لكم باختصار ما أقترح.

ينقسم التقرير إلى أربعة أجزاء رئيسية. تحدد الأجزاء الثلاثة الأولى أولويات العمل في ميادين التنمية والأمن وحقوق الإنسان، بينما يعالج الجزء الأخير المؤسسات العالمية – بصورة رئيسية الأمم المتحدة نفسها، التي يجب أن تكون، على النحو الوارد في إعلان الألفية، ''أداة أكثر فعالية'' لمتابعة تلك الأولويات.

والجزء الأول من التقرير، المعنون ''التحرر من الفاقة''، يقترح اتخاذ قرارات محددة لتنفيذ الصفقة التي أبرمت لثلاث سنوات خلت، في مونتيري، بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وأطلب إلى كل بلد نام أن يعتمد، بحلول السنة المقبلة، استراتيجية وطنية شاملة تتميز بالجرأة الكافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥، وأن يبدأ بتنفيذها؛ وأن يعبئ جميع موارده دعما لهذه الاستراتيجية.

وبصورة خاصة، أطلب إلى البلدان النامية أن تحسن الإدارة الرشيدة، وتدعم حكم القانون، وتكافح الفساد، وتتبع نهجا شاملا إزاء التنمية، مع إفساح المجال للمجتمع المدني والقطاع الخاص كي يؤديا دورهما الأوفى. فتحدي التنمية أكبر من أن تواجهه الحكومات منفردة.

وأطلب إلى كل بلد متقدم النمو أن يدعم هذه الاستراتيجيات، بزيادة المبالغ التي ينفقها على التنمية وتخفيف الديون، وعمل كل ما يستطيع لإتاحة الفرص المتساوية في التجارة العالمية. وعلى وجه الخصوص، أطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن تلزم نفسها، هذه السنة، باستكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦، والقيام فورا، كخطوة أولى، بإفساح المجال لجميع الصادرات من أقل البلدان نموا كي تصل إلى السوق معفاة من الجمارك ومن الحصص.

كما أطلب إليها أن تلزم نفسها بالوصول، بحلول عام ٢٠١٥، إلى هدف إنفاق ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب توفير هذه الزيادة في المراحل الأولى من خلال مرفق دولي للتمويل، لأننا إذا أردنا الوصول إلى الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ لا بد من زيادة الإنفاق فورا. أما بالنسبة للأجل الأطول، فيجب التفكير في مصادر أخرى للتمويل.

ويجب أن تكون جميع الحكومات مسؤولة عن تحقيق الجزء المتعلق بها من هذه الصفقة، أمام شعوبها وبعضها أمام بعض على السواء.

وأؤكد أن التنمية يجب أن تكون مستدامة. فستفشل جميع جهودنا إذا انقلبت نتائجها بفعل استمرار تردي البيئة ونضوب مواردنا الطبيعية.

إن من دواعي سروري أن بروتوكول كيوتو أصبح الآن نافذا، رغم مرور ثلاث سنوات بعد الموعد الذي حدده إعلان الألفية لذلك، لكني ألاحظ أيضا أنه لا يمتد سوى حتى عام ٢٠١٢، وأن بعض المصادر الرئيسية لانبعاثات الكربون تظل خارج نطاقه. إنني أطلب إلى جميع الدول أن توافق الآن على تعبئة أوجه التقدم العلمي والابتكارات التكنولوجية لتطوير أدوات التخفيف من تغير المناخ، وعلى وضع إطار دولي أكثر شمولا لتحقيق الاستقرار في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بعد عام ٢٠١٢، بمشاركة أوسع

من جميع مصادر الانبعاث الرئيسية ومن البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء.

وأوصي بأن تنظر الدول الأعضاء في البناء على أحد مواطن القوة البارزة للمنظمة، بإنشاء صندوق تبرعات بمبلغ بليون دولار ليتيح لنا القيام بإغاثة سريعة وفعالة لضحايا الكوارث المفاجئة، سواء منها الطبيعية أو التي من صنع الإنسان. لقد استطعنا أن نفعل ذلك في أعقاب كارثة سونامي الأخيرة بفضل سرعة استجابة الجهات المانحة، غير أننا ينبغي أن نستعد لفعل ذلك كلما وأينما ظهرت حالة طارئة.

وفي الجزء الثاني من التقرير، المعنون ''التحرر من الخوف''، أطلب إلى جميع الدول أن تنضم إلى توافق جديد في الآراء بشأن الأمن، تلزم نفسها بموجبه بأن تعتبر أي تهديد لدولة واحدة منها بمثابة تهديد للجميع، وأن تعمل معا لمنع كارثة الإرهاب، ووقف انتشار الأسلحة الفتاكة، ووضع حد للحروب الأهلية، وبناء سلام دائم في البلدان التي مزقتها الحروب.

ومن بين اقتراحاتي العديدة المحددة في هذا المجال، أطلب إلى جميع الدول استكمال إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب والتوقيع عليها وتنفيذها، بناء على تعريف واضح ومتفق عليه، وكذلك اتفاقية بشأن الإرهاب النووي، ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما أطلب إلى الدول الأعضاء أن توافق على إنشاء لجنة لبناء السلام، في إطار الأمم المتحدة، لمساعدة البلدان على الانتقال من الحرب إلى السلم الدائم.

وفي الجزء الثالث من التقرير، المعنون ''حرية العيش بكرامة''، أحث جميع الدول على الموافقة على تعزيز حكم القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية بطرق ملموسة. وعلى وجه الخصوص، أطلب إليها أن تعتنق مبدأ ''مسؤولية الحماية''، كأساس للعمل الجماعي ضد الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية – مع التسليم بأن هذه المسؤولية تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق كل دولة بمفردها، ومع التسليم أيضا بأنه إذا لم تستطع السلطات الوطنية حماية مواطنيها، أو لم تكن راغبة في ذلك، فإن المسؤولية عندئذ تنتقل إلى المجتمع الدولي؛ وأن مجلس الأمن قد يقوم، كمحاولة أخيرة، باتخاذ إجراءات قسرية وفقا للميثاق.

ومن بين التدابير الأخرى، أطلب أيضا إلى الدول التصديق على جميع المعاهدات المتعلقة بحماية المدنيين وتنفيذها؛ والموافقة على إنشاء صندوق للديمقراطية في الأمم المتحدة يوفر التمويل والمساعدة التقنية للبلدان التي تسعى إلى إقامة ديمقراطيتها أو تعزيزها، والإسهام في هذا الصندوق ضمن حدود طاقتها.

وفي الجزء الأخير من التقرير، بشأن ''تعزيز الأمم المتحدة''، قدمتُ اقتراحات لجعل هذه المنظمة أداة يستطيع من خلالها جميع أعضائها أن يتفقوا على الاستراتيجيات المبينة في الأجزاء الثلاثة الأولى، وأن يساعد بعضهم بعضا على تنفيذها. ويعبر هذا عن رأي ما زلت أراه منذ مدة طويلة، وهو أنه لكي تؤدي الأمم المتحدة وظيفتها يجب أن يعاد توجيه الأمم المتحدة لتتمشى بالكامل مع حقائق اليوم. وتستطيع الأمم المتحدة، بل ويجب، أن تكون منظمة عالمية تمثيلية وتتحلى بالكفاءة، ومنفتحة ومسؤولة أمام الناس وأمام الحكومات.

وأبدأ باقتراحات لتنشيط الجمعية العامة – التي أعطاها إعلان الألفية عن حق مكانة رئيسية بوصفها الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة للتشاور وصنع السياسة العامة والتمثيل، والتي عانت مؤخرا من تراجع في مكانتها، ولم تسهم على النحو الواجب في أنشطتنا. وأطلب إلى

رؤساء الدول أو الحكومات أن يقلبوا هذا الوضع بأن يوجهوا تعليماتهم إلى ممثليهم بأن تعتمدوا، في دورتكم الستين، مجموعة شاملة من الإصلاحات؛ وبالتصميم على تركيز جدول أعمال الجمعية على القضايا الموضوعية الرئيسية الراهنة؛ وبإنشاء آليات تستطيع من خلالها العمل على نحو كامل ومتسق مع المجتمع المدني، وفقا للتوصيات الواردة في تقرير كاردوسو (A/58/817).

ثم أوصي بنظام يتألف من ثلاثة مجالس، تغطي على التوالي، السلم والأمن الدوليين، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان. وتظهر في هذا النظام الأولويات المحددة في الأجزاء الأولى من التقرير، التي أعتقد أن هناك توافقا واسعا في الآراء بشأنها. فالمجلسان الأول والثاني يوجدان بالفعل، طبعا، لكنهما يحتاجان إلى تعزيز. والمجلس الثالث يتطلب إدخال إصلاح وتحسين بعيدي المدى على آلية حقوق الإنسان لدينا.

أولا، أحث الدول الأعضاء على جعل مجلس الأمن أوسع تمثيلا للمجتمع الدولي ككل، وللواقع الجغرافي السياسي الراهن. لقد طالت أكثر مما يلزم مناقشة هذه المسألة الهامة. وأعتقد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتفق على اتخاذ قرار بشأنها – ويفضل ذلك بتوافق الآراء، ولكن على أي حال قبل مؤتمر القمة – مع الاستفادة من أي من الخيارات المعروضة في تقرير الفريق الرفيع المستوى (A/59/565).

وأقترح أن يوضح مجلس الأمن الجديد بقرار منه، المبادئ التي يعتزم أن يسترشد بها عندما يقرر الإذن أو التفويض باستعمال القوة.

ثانيا، أقدم اقتراحات لتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي تتصل مهامه بوضوح اتصالا وثيقا ببرنامجنا الإنمائي الشديد الأهمية، كي يؤدي الدور الرائد المنتظر منه، في صنع سياسات الأمم المتحدة المتسقة الخاصة بالتنمية وتنفيذها.

وثالثا، أطلب إلى الدول الأعضاء أن تنشئ مجلسا جديدا لتحقيق واحد من الأهداف الرئيسية للمنظمة، يتطلب بوضوح الآن مزيدا من الهياكل التنفيذية الفعالة – تعزيز حقوق الإنسان. وسيحل هذا المجلس محل لجنة حقوق الإنسان الحالية، التي ضعُفت قدرتها على أداء مهامها جراء تضاؤل مصداقيتها وقدرتها الفنية. وأقترح أن يكون مجلس حقوق الإنسان أصغر من اللجنة، وأن ينتخب مباشرة بأغلبية ثلثي هذه الجمعية.

وأقدم أيضا اقتراحات بعيدة المدى لإصلاح الأمانة العامة، التي يجب أن تكون أكثر مرونة وشفافية ومساءلة في خدمة أولويات الدول الأعضاء، ومصالح شعوب العالم؛ ولتحقيق اتساق أكبر في أعمال منظومة الأمم المتحدة ككل، لا سيما استجابتها لحالات الطوارئ الإنسانية ومعالجتها للقضايا البيئية.

أصدقائي الأعزاء، لا أعتذر عن الطابع التفصيلي الواقعي لهذا العرض. وبالنسبة للتفاصيل، أؤكد لكم أنه مجرد غيض من فيض. وأنا على ثقة بأنكم ستقرأون تقريري كاملا. وستجدون فيه اقتراحات أخرى أكثر من التي تسنى لي وصفها هنا. أما بالنسبة للوقائع، فقد تحاشيت عمدا أية لغة منمقة. لقد سمعت هذه القاعة من الإعلانات الطنانة ما يكفيها لعدة عقود مقبلة. وكلنا يعلم ما هي المشاكل، وكلنا يعلم ما قطعنا من وعود التحقيق. وما يلزمنا هنا ليس مزيدا من الإعلانات أو الوعود، بل أفعال لتحقيق الوعود التي قُطعت فعلا.

وأعتقد أن تقريري يوفر برنامجا واضحا لأعمال بإمكان الحكومات أن تضطلع بها كاملة. وأحث الأعضاء مرة أخرى على دراسته. وأحث رؤساء الدول أو الحكومات

على الاستعداد لاتخاذ هذه القرارات عندما يأتون إلى هنا في أيلول/سبتمبر من أجل مؤتمر القمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

بإصدار التقرير الشامل للأمين العام اليوم، المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005)، ندخل المرحلة الثانية من عملية الإعداد للجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ولكن بالإضافة إلى ذلك الموعد الهام، قدم الأمين العام إلينا مرة أخرى مجموعة من الأفكار والمقترحات التي أثق بأنها ستثري مناقشاتنا من أجل إصلاح المنظمة وتهيئتها لمواجهة تحديات القرن. وفي ذلك الصدد، لا بد لي أن أتقدم إلى الأمين العام بتهنئة حارة لأنه، بذكائه ورؤيته وشجاعته المعهودة حقق أملا هاما للدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

وعلى الجمعية العامة الآن أن تنظر في التقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام للتو. وسيتعين أيضا على الجمعية أن تتخذ القرارات العاجلة والضرورية إذا أردنا إحراز تقدم حاسم نحو تحقيق الهدف النبيل والحيوي المتمثل في بناء عالم خال من الجوع والخوف، بشكل مستدام، أي عالم أكثر أمانا وحرية، وكذلك أكثر عدالة ويرتكز على سيادة القانون. والوقت المتبقي لنا من الآن وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ محدود جدا، وكلنا نعلم أن ما من يوم واحد يمر بدون أن تحصد الآفات الكثيرة في هذا الكوكب العديد من الضحايا الجدد في شتى أنحاء العالم.

إن الإخفاق في اتخاذ إجراء حاسم لإنهاء هذه الحلقة المفرغة من شأنه أن يُخضع مسؤوليتنا الجماعية لحكم مبرم يصدره التاريخ. ولذلك أسلم بأن الوقت قد حان للعمل، العمل المنسق والمشترك. وخلال الأيام القليلة المقبلة، ستبدأ الجمعية العامة بتحديد مضمون القرارات الضرورية التي سيتعين عليها أن تتخذها على أرفع مستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ومن ذلك المنظور أعتزم البدء بمشاورات عامة ومواضيعية مكثفة بشأن التقرير الشامل الذي عُرض علينا للتو. واعتبارا من ٦ نيسان/أبريل – أي بعد أسبوعين – وبعد أن يُتاح الوقت للدول الأعضاء حتى تتعرف على فحوى التقرير، سنجري مشاورات غير رسمية في نيويورك وفي عواصمها. وستعقب تلك المشاورات العامة مشاورات مواضيعية، سيُجريها الميسرون العشرة بشأن المجموعات الأربع الرئيسية من المسائل الواردة في التقرير. ومن أجل ذلك، سأرسل إلى الأعضاء في الأيام المقبلة خطة تفصيلية لمشاوراتنا.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكر بأننا لا نزال في حاجة إلى معالجة مجموعة من المسائل المعلقة بشأن طرائق تنظيم الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وعقب المشاورات التي أجراها الميسران بشأن تلك المسألة، أعتزم أن أوزع على الأعضاء، بنهاية هذا الأسبوع، مشروع قرار آمل أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماده دونما إبطاء. وكما أكدتُ بالفعل، سأعمل على كفالة أن تتصف جميع المشاورات بالشفافية والانفتاح والشمولية.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.